الاقتصاد السعودى
مراجعة الحاضر و استشراف المستقبل *

د . عبد العزيز الدخيل **

Abstract

The Saudi Economy : Review of Current Trends and Future Prospectes

Saudi Arabia was united under one leadership in 1932 the late King Abdulaziz Bin Saud in 1932 . The Saudi economy is much younger than the state, it was only in the Sixties and Seventies when the basis of modern economy began to be laid down. The driving force and major financier of the building process was crude oil discovered in the early Fourties and exported in commercial quantities in later years.

Twenty years after the boom base year in 1973 the economy began to show signs of deep recession held by structural factors such as government debt, low oil prices and government expenditures.

The future of the Saudi economy will depend on government ability in taking major decisions to deal with the structural economic and social factors chaining the economy from moving upward in the growth path. Rising Saudi population and thus Saudi labor force is one of these factors where socio-and economic considerations intermingle and render easy solution almost impossible.

Economic rationalization in both economic policies and government spendings are inevitable for the optimization of financial natural and human resources. Oil sector is the engine of growth and the source of financing the rest of the economy. With such an important role it cannot remain isolated functionally from the rest of the economy. The involvement of the Saudi private sector into oil discovery, production and transportation is the criterion for the degree of integration between government owned and operated oil sector and the rest of the economy.

Moreover, economizing the use of water and maximizing its availability is an essential factor for the future.

Integrating Saudi labor force in the economic production process is also one of the long-term fundamentals for economic and social reformation

* النقاط الرئيسية فى هذا البحث ألقيت فى محاضرة بمدينة بريدة بدعوة من الغرفة التجارية الصناعية بالقصيم بتاريخ ١٩٩٦/٤/٩م - الموافق ١٤١٦/١١/٢١هـ .

** رئيس المركز الاستشارى للاستثمار والتمويل .

مقدمه

ثلاثية العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، تشكل فى اطارها العام المصادر الأساسية لقوى التغير فى المجتمع الإنسانى فهى محاوره الأساسية التى ترسى دعائم التوازن فيه ، إن هى اتزنت وتناسقت ، وتقضى بالتغير ، إن هى اختلفت وتنافرت .

وتكتسب هذه العوامل الثلاثة جوهرها ونسيجها من العوامل الطبيعية والبشرية فى مجتمعها أولاً والمجتمع الآخر ثانياً إقليمياً وعالمياً على خط زمنى ، يمتد من الماضى إلى الحاضر .

العامل السياسى بأدبياته وطقوسه وأحكامه يأخذ مركز الصدارة تارة فى قيادة حركة التغيير الاجتماعى ، وتارة أخرى تكون الصدارة للعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية ..

ورغم أن الريادة فى ظروف معينة قد تكون لأحد من العوامل الثلاثة ، إلا أن استقلال كل عامل عن الآخر صعب ونادر . فالإنسان فرداً كان أو مجتمعاً هو القاعدة المشتركة بين كل هذه العوامل ، وسلوكه فى يوم واحد قد يكون ذا صبغة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو خليطا من الكل . ومادامت القاعدة مشتركة ، فإن الانفصال التام صعب .

فى بداية القرن العشرين ، وبالتحديد منذ البدايات الأولى لقيام المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٠٢ م على يد الملك عبد العزيز بن سعود رحمه الله ، كان العامل السياسى هو المحور الأساسى فى آلية تغيير الظروف القائمة وتكوين مجتمع جديد . أما بعد استتباب الأمن وتوحيد البلاد سياسياً فإن العوامل الاجتماعية كان لها دور هام فى بناء الدولة والمجتمع الجديد . ومع ظهور البترول فى عام ١٩٣٩م والبدء فى انتاجه وتصديره أثناء وبعد الحرب الكونية الثانية ، وما تبع ذلك من زيادة فى الدخل الحكومى من مبيعات البترول ، تقدم العامل الاقتصادى ليكون المحور الأساسى فى حركة البناء الاجتماعى والتغيير .

إن العامل الاقتصادى اليوم هو الهاجس الأكبر والسؤال المطروح محليا ودوليا وهو الذى يقود وبقوة اعادة ترتيب المنظومة الاجتماعية ومن ورائها ولو من على بعد المنظومة السياسية.

لذا ، فإنه من الأهمية بمكان أن تضبط حركة وايقاع هذا العامل الذى يشكل فى نظرى اليوم الزاوية القائمة فى مثلث التغيير ، وذلك من أجل دعم الجوانب الايجابية من ريادته والحد من جوانبها السلبية .

فى الجزء الأول من هذه الورقة سيتم بشىء من الاختصار مراجعة الوضع الاقتصادى الراهن فى المملكة العربية السعودية من خلال استعراض لبعض قطاعاته وفعالياته ، ثم ننطلق من ذلك إلى الجزء الثانى من الورقة فى محاولة لاستشراف المستقبل .

أولاً : مراجعة الحاضر

(١) الأساس والبداية :

الحاضر الاقتصادى وليد الماضى القريب والبعيد ، وعندما خرجت هذه البلاد إلى الساحة الدولية ككيان سياسى مستقل متحد عام ١٩٣٢م تحت اسم المملكة العربية السعودية ، لم يكن رصيدها الاقتصادى بالشىء الذى يذكر . عاش الناس فى السواحل الشرقية على الصيد وتجارة اللؤلؤ ، وفى الغربية على الحج والتجارة ، وعاش أهل الجنوب على زراعة الوديان وسفوح الجبال يساعدهم على ذلك نسبة الأمطار العالية ، أما فى نجد البلاد وشمالها فقد عاش الناس على زراعة الواحات وتربية الابل والماشية . وكان مفهوم الاقتصاد ومحتواه لا يتعدى تأمين ضروريات الحياة رغم وجود بعض البيوت التجارية والثرية ولكن ثراءها نسبى وعددها قليل .

وعند قيام الدولة السعودية لم يكن الحال بأفضل مما كان عليه حتى إن القائم بالأعمال التجارى الأمريكى آنذاك والمقيم فى عدن كتب تقريراً لحكومته يتوقع فيه انهيار حكم الملك عبد العزيز بسبب عدم وجود الموارد المالية التى تجعله قادراً على الاستمرار بعد أن بسط سيطرته على الحجاز . لقد كانت إيرادات الدولة الأساسية تأتى من الرسوم على الحجاج والبضائع إضافة إلى الإعانات الدولية والقروض من بعض الشركات الدولية التى أبدت اهتماماً فى البحث عن البترول فى شبه الجزيرة العربية . ويقدر دخل الدولة السعودية فى عام ١٩١٥م بمبلغ مائة ألف جنيه استرلينى ، وفى عام ١٩٢٥م أى قبل سبعين عاما من الآن بخمسة ملايين جنيه استرلينى .[١]

ويبين الجدول رقم (١) ، دخل الدولة للأعوام من ١٩٣٨م حتى عام ١٩٤٤م ، وهى الفترة التى اكتشف فيها الزيت وحجب عن الأسواق لظروف الحرب العالمية الثانية ، ولم ينتج منه إلا القليل .

جدول رقم (١)

الايرادات للأعوام ١٩٣٨ – ١٩٤٤م

(بما يعادل ملايين الدولارات)

السنة	الحج	الجمارك	ايرادات محلية اخرى	الاجمالى عدا البترول	البترول	الإجمالى
١٩٣٨	٢,٦٣	٣,٦٧	٠,٥٣	٦,٨٣	٠,٣٤	٧٠١٧
١٩٣٩	١,٣١	٢,٣١	٠,٥٦	٤,١٨	٣,٢١	٧,٣٩
١٩٤٠	١,٣١	٢,٣١	٠,٦٢	٤,٢٤	٤,٧٩	٩,٠٣
١٩٤١	—	—	—	٢,٢٠	٣,٤٥	٥,٦٥
١٩٤٢	—	—	—	١,٩٠	٣,٤١	٥,٣١
١٩٤٣	—	١,٨٠	٢,٣٩	٤,١٩	١,٣٢	٥,٥١
١٩٤٤	٣,٠٠	١,٥٠	٣,٠٠	٧,٥٠	١,٦٦	٩,١٦

المصدر : Arthur N. Young : Saudi Arabia The Making Of Financial Giant

وعندما وضعت الحرب العالمية للثانية أوزارها وبدأ الغرب المنتصر تقسيم الغنيمة ، والعودة من دار الحرب إلى دار السلم ، أخذ البترول السعودى يشق طريقه إلى الأسواق الغربية وبدأت الأموال المتكاثرة يوماً بعد يوم تأخذ طريقها إلى خزينة الدولة .

فى عام ١٩٦٠م استطاعت الدول المنتجة للبترول ومن ضمنها المملكة العربية السعودية أن تنشئ لنفسها منظمة أسمتها منظمة الدول المصدرة للبترول – أوبك – من أجل حماية مصالحها وتعظيم العائد من ثرواتها الذى استغلته استغلالاً سيئاً شركات البترول الغربية على مدى سنين طويلة . وفى عام ١٩٧٣ م صححت أوبك أسعار البترول بحركة

انقلابية استهدفت سيطرة الشركات الغربية على الإنتاج والتسعير فارتفع السعر من ٢,٤ دولار للبرميل عام ١٩٧٢م إلى ٥,٠٣ دولار للبرميل عام ١٩٧٣م.

وعندما بدا واضحا أن البترول السعودى المخزون فى باطن الأرض ، أو المنتج منه سيكون له شأن واعتبار ، بدأ العالم الغربى والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص تبدى اهتماماً بالغاً بالمملكة الصحراوية القابعة فى باطن الجزيرة العربية بعدما كانت فى عالم النسيان قروناً طويلة . زاد الانتاج البترولى أضعافاً وزادت أرباح الشركات الأمريكية بشكل جعل ايراد الخزينة الأمريكية فى يوم من الأيام من الضرائب على أرباح شركة آرامكو الأمريكية أكثر من دخل الحكومة السعودية من إيراد البترول [٢] . ومع زيادة الدخل الحكومى من البترول زادت مصروفات الدولة وأخذت تنتشر فى الاتجاهين الأفقى والرأسى ، بخطى سريعة فقامت المدن وامتدت الطرق وشيدت المبانى وحفرت الموانى وبنيت المطارات واكتملت البنى التحتية من شبكات للكهرباء والماء والهاتف . وانتشرت الجامعات والمدارس فى مدن المملكة وقراها وبنيت المستشفيات والمستوصفات الحكومية . كبر الجهاز الحكومى وتمدد وزاد دخل الفرد وتضاعف عدة مرات يغذيه ويرفعه إيرادات البترول والإنفاق الحكومى . تغيرت الخارطة الاقتصادية للمجتمع ومعها تغير وجه الخارطة الاجتماعية وتضاريسها وظهرت مجموعة اقتصادية جديدة نسميها اليوم طبقة رجال الأعمال وظهرت معها مؤسسة مدنية جديدة نطلق عليها القطاع الخاص أو الأهلى .

لقد بدأ تاريخ المملكة العربية السعودية الاقتصادى من مستوى اللاشئ ، لذا فإن كل خطوة فيه تعتبر إنجازاً وتقدماً ، وبهذا المعيار النسبى فإن البلاد لاشك حققت تقدماً فى جميع مجالات الحياة المادية . ويمكن رسم صورة كمية للاقتصاد الوطنى خلال انطلاقه وطفرته بالجداول رقم (١) – (٤) بالملحق ، التى تقارن ما بين معايير الأداء الكمية للاقتصاد خلال الفترة من عام ١٩٦٩م/١٩٧٠م الى عام ١٩٩٥م.

٢ - الطفرة والانكماش :

أ - الانفاق الحكومى

لقد كانت حركة الانفاق الحكومى تنطلق مع كل انطلاقه جديدة للإيراد الحكومى من

البترول وتتعداه محدثة ضغطاً على الميزانية الحكومية ممثلاً فى العجز الناجم عن زيادة الإنفاق على الإيراد .

والاقتصاد السعودى مصيره مرتبط بما يجرى فى قطاع البترول السعودى سواء كان ذلك على المستوى المحلى أو العالمى . ويبين الجدولان رقم (٥) ورقم (٦) بالملحق التطور التاريخى لإنتاج البترول السعودى وسعره والايرادات الحكوميه من البترول ، ثم انعكاس ذلك على النفقات الحكومية الممولة بشكل أساسى ورئيسى من عوائد البترول ، وأثر ذلك على الناتج الإجمالى المحلى .

هذا الدخل الهائل من إيرادات البترول تحول إلى انفاق حكومى عبر قنوات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة داخلية وخارجية ، فأبدل مسيرة الاقتصاد وخطواته الهادئة فى عام ١٩٧٠م ، إلى قفزات كبيرة وسرعة عظيمة ، بدأت فى خطة التنمية الاقتصادية الثانية عام (١٩٧٥ - ١٩٨٠)، التى وصل حجمها إلى ٤٩٨,٢ بليون ريال مقارنة بالخطة الخمسية الأولى قبل التعديل (١٩٧٠م - ١٩٧٥م) والتى كان حجمها ٥٦,٢ بليون ريال فقط .

ومع زيادة الايراد البترولى والانفاق الحكومى تبدلت إلى الأفضل جميع وسائل الحياة المادية التى تحيط بالانسان من كل جانب وبسطت له يدها فى كل شأن من شؤون حياته . أما الانسان ذاته علماً وفكراً وسلوكاً فلم يحظ بتقدم يضاهى أو يحاكى ذلك التقدم فى الوسائل ، بل كان نصيبه أقل فتخلف نسبياً عن التقدم المادى فى حياته . لقد سيطرت المادة على الفكر وتغلب الاستهلاك على الانتاج والانفاق على الادخار ، والاتكال على العمل والتقليد على الابداع . هذه الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ذات الاتجاه السلبى ليست قاصرة على مجتمع دون غيره ، وأمة دون سواها ، ولكنها ظواهر تنبت كلما اكتسى المجتمع أو الفرد ثوباً من الرخاء ، دون أن يصاحب ذلك تطور ورقى فى الجانب الفكرى والابداعى والانتاجى للانسان .

ب - القطاع الخاص

نما حجم القطاع الخاص بشكل مطرد ، وارتفعت مساهمته فى الناتج الإجمالى المحلى

من ٥,٢٧٩ بليون ريال عام ١٩٦٩ إلى ٧١,٣٦٠ بليون ريال عام ١٩٧٩م ثم الى ١٣٠,٠٤٥ بليون ريال عام ١٩٨٩م حتى وصلت إلى ١٦٢,٧٦٠ بليون ريال عام ١٩٩٣م .

والشريحة الاجتماعية المكونة من رجال الأعمال هى من أهم نتاج تلك الحقبة المسماة بحقبة الطفرة الاقتصادية ، وهى شريحة ذات ديناميكية فى عددها ونوعيتها لايملك حق البقاء فيها إلا كل من يحافظ على نوعية وجودة منتجه ، ما عدا أولئك الذين وجدوا لهم ملاذاً أو موقعاً لاتهبّ عليه رياح المنافسة ، إما بحكم سلطتهم الاجتماعية أو بحكم احتكاراتهم الاقتصادية . هذه الشريحة الاجتماعية ، وهذا القطاع الخاص هو المحور والعمود الأساسى فى النظام الاقتصادى الحر . ويكتمل نمو القطاع الاقتصادى الحر وينضج عندما يمتد جناحه ليشمل جميع الأعمال والفعاليات الاقتصادية ، ويبقى الشأن الاجتماعى والأمنى والقانونى للمجتمع بيد الدولة تعطيه كل رعايتها واهتمامها تاركة ما لا يعنيها من عمليات الانتاج والخدمات الاقتصادية إلى القطاع الأهلى منتجين ومستهلكين .

هذه الشريحة الاجتماعية لايستقيم دورها الاقتصادى إلا إذا قام على قاعدة اجتماعية صلبة تكسبه احترام المجتمع . ولن يكون ذلك ، إلا إذا قامت هذه الشريحة بدور اجتماعى الى جانب دورها الاقتصاى مثل المساهمة فى تدريب المواطنين وحل مشكلة البطالة والمساهمة فى برامج الرعاية الاجتماعية للمعوقين والعاجزين والمحتاجين وراعت فى تعاملها مبادئ الحق والأخلاق العادلة ، كنبذ الرشوة والاحتكار وإفساد الموظف العام .

جـ - الصناعة

الصناعة ركيزة هامة وقاعدة أساسية فى الاستراتيجية الاقتصادية السعودية لتنويع مصادر الدخل ، وبناء اقتصاد حديث ، والاستراتيجية الصناعية ذات شقين الأول يتعلق ببناء صناعة ثقيلة فى مجال البتروكيماويات والتكرير وأنشئت لهذا الغرض الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ومدن ومجتمعات صناعية فى الجبيل وينبع . والشق الثانى يتعلق بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص لبناء قاعدة صناعية من خلال إقامة المصانع لتلبية الاحتياجات المحلية والتصدير إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً . يظهر جدول (٢) عدد المصانع العاملة بالمملكة فى عامى ١٩٨٥ ، ١٩٩٥ .

ورغم نمو الصناعة الوطنية وتطورها إلا أنها تعانى فى الوقت الراهن من بعض الأمور والقضايا الفرعية من أهمها عدم وفرة المدن الصناعية المزودة بالمياه والكهرباء والتليفون ، وخصوصاً فى المدن الكبيرة . يضاف إلى ذلك معاناة المصانع المتوسطة والصغيرة من مشاكل ترتبط بعمليات التمويل ، حيث لاتقدم لها البنوك التجارية التسهيلات والقروض نظراً لعدم توفر الضمانات والرهونات التى تطلبها هذه البنوك .

جدول رقم (٢)

المصانع العاملة

السنة	العدد	إجمالى رأس المال (بالمليون ريال)	إجمالى القوى العاملة
١٩٨٥ (١٤٠٥)	١,٤٢٧	١١٣,٥٧٦	١٣٩,٢٣٥
١٩٩٥ (١٤١٥)	٢,٢٣٤	١٥١,٢٢٠	١٩٦,٠٢٢

المصدر : وزارة الصناعة والكهرباء - المملكة العربية السعودية .

ويشترك القطاع الصناعى مع بقية المؤسسات الانتاجية فى القطاع الخاص فى حاجته إلى وجود رؤية اقتصادية واضحة بالنسبة لمسيرة الاقتصاد بشكل عام . فالسياسات الاقتصادية المستقبلية الثابتة والواضحة ضرورية لكل مستثمر وصاحب مال إن هو أراد استثمار أمواله فى صناعة أو تجارة تؤتى أكلها بعد حين. أما إذا اعترى هذه الرؤية الاقتصادية شئ من الاختلال وعدم الوضوح فإن المستثمر سيلجأ إلى الأمد القصير جداً أو إلى الاستثمار الأجنبى للمحافظة على أمواله من احتمال تعرضها للخطر والضياع .

د- الزراعة

والقطاع الزراعى هو الآخر كبقية القطاعات نما وكبر ، وارتفع انتاجه من ٩٩٤ مليون ريال عام ١٩٦٩ إلى ٤,٦٠١ بليون ريال عام ١٩٧٩م وإلى ٢٢,٦٥٠ بليون ريال عام ١٩٨٩م ثم إلى ٣٠,٢٢٤ بليون عام ١٩٩٣م.

ويلاحظ أن النمو الهائل فى الانتاج الزراعى تم فى الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٩م ، حيث ارتفع الانتاج الى مايربو على خمسة أضعافه خلال عشر سنوات (جدول رقم٣) . وهذه الفترة هى التى شهدت عمليات انتاج القمح بكميات كبيرة . ولقد اثبتت هذه السياسة أنها عبء ثقيل على مالية الدولة ، والأهم من ذلك على مخزون المياه الجوفية فى المملكة .

إن الطفرة التى شهدها القطاع الزراعى وقادت حركتها الأولى سياسة دعم القمح وشراء المنتج منه بسعر يربو أضعافاً على سعر القمح المستورد ، قد نجم عنهما بعض الايجابيات مثل قيام الشركات المساهمة الزراعية واستقطاب أعداد كبيرة من المساهمين فى هذه الشركات مما ساعد على تحسين مستوى التقنية والميكنة الزراعية فى القطاع الزراعى .

إلا أن هذه الايجابيات يقابلها سلبيات كثيرة من أهمها وأخطرها استنزاف المخزون الجوفى من المياه بكميات كبيرة ، وارهاق ميزانية الدولة بإعانات مالية كبيرة (جدول رقم٤) . كما أن تحول هيكل المؤسسات الزراعية بشكل سريع ومفاجئ إلى الحجم الكبير على هيئة شركات زراعية مساهمة أو مؤسسات زراعية كبيرة ، كان على حساب المزارع الصغيرة والمتوسطة فى القرى والواحات . لقد انصرفت وانحسرت جهود الدعم المالى والفنى والارشادى التى كانت تتلقاها تلك المزارع الصغيرة والمتوسطة قبل عصر الطفرة وتركز الاهتمام على مزارع القمح والحيازات الكبيرة ، ومع وبفعل انحسار المزارع الصغيرة والمتوسطة تأثرت تلك الشريحة الاجتماعية من سكان الواحات والقرى التى كانت حياتها تعتمد على الدخل من الزراعة . ويزيد من سلبية هذا الأثر الاجتماعى أن زراعة القمح والتى استحوذت على نصيب الأسد من الدعم والعناية الزراعية كانت ملغية الوجود من الناحية الاجتماعية .

فمزارع القمح الكبيرة ، لم تكن فى معظمها سوى دوائر يبلغ قطرها مئات الأمتار ، تنتشر فى الوديان والسهول ، ويخرج من وسط كل دائرة سهم ينفذ إلى أعماق المياه الجوفية التى حفظت فى طبقات جيولوجية منذ مئات السنين فتسيل المياه من على جنباته لتسقى قمحاً يخزن فى صوامع للغلال ، أو يصدر إلى الخارج بسعر أقل من تكلفته . هذه الدوائر الخضراء

المنتشرة فوق جلد الصحراء المستهلكة للماء والمال يديرها ويشارك فى عوائد أرباحها شركات أجنبية ، يمثلها عدد يسير من عمال دول العالم الثالث وعقد مبرم مع تاجر المدينة .

جدول رقم (٣)

مؤشرات للزراعة والمياه

السنة	إجمالى الإنتاج (بالألف طن)				مساحة الأعلاف الخضراء (بالألف دونم)	السدود		توزيع الأراضى البور	
	لحوم	حبوب	خضروات	فواكه		عدد	السعة التخزينية بالألف م٣	المساحة (هكتار)	عدد المستفيدين
١٩٨٤(١٤٠٤)	٢٨٧	١,٤٤٤	١,٣١٣	٦٥٨	١٧٠,٥٤٣	١٠٨	٣١٠,١٥٠	٦٠٥,٧٢٧	٤١,٣٩٢
١٩٩٤(١٤١٤)	٥٠٤	٤,٩٠٩	٢,٢٨٠	٩٨٨	٢٦٢,٩٥٩	١٨٤	٤٨٢,٢٥٠	٢,٤٠٦,٤٨٣	٩٦,٥٠٩

المصدر : وزارة الزراعة – إدارة الدراسات الإقتصادية والأحصاء

جدول رقم (٤)

الإعانات الحكومية للقطاع الزراعى (بالمليون ريال)

السنة	المواد الغذائية	القمح والشعير المحلى	الشعير المستورد	علف الدواجن	المنتجات الزراعية الأخرى	الجملة
١٩٨٤(١٤٠٤)	٢,٤٧٥	٢,٧٧٥	—	—	١,٤٤٩	٦,٦٩٩
١٩٩٤(١٤١٤)	١١,٥	٥,٠٧٩	٨٠٢	١٤٩	٣٦٨	٦,٣٩٨

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، البنك الزراعى العربى السعودى

هذه الزراعة القمحية مفرغة من أى أرضية اجتماعية ، فلم تقم على أثرها مدن أو قرى. فقيام القرية الجديدة ، أو تطور القرية القديمة على أثر قيام فعالية اقتصادية جديدة صناعية كانت أم زراعية يخلق فرص عمل ويساعد على زيادة الدخل ، فتنمو المرافق وتفتح المدارس والمستشفيات ، ويرتفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى تلك القرية أو

الواحة ويستفيد المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر . هذه المنظومة الاجتماعية التى يمكن أن نشاهدها فى المحيط المجاور لقيام مصنع زراعى كبير ، كانت غائبة بشكل كبير ، فى الشبك المحيط بمئات من دوائر القمح الخضراء .

هـ - قطاع المال

وفى قطاع المال المكون من البنوك وسوق الأسهم ، كان هناك تطور جذرى ونمو كبير . فالبنوك التى كان معظمها مملوكاً لبنوك دولية تحولت إلى شركات مساهمة وشراكة بين المساهمين السعوديين والشريك الأجنبى . أما على مستوى الأعمال والخدمات فقد زادت فروع البنوك زيادات هائلة تمشياً مع الاستراتيجية التنظيمية فى هذا المجال والتى اعتمدت على التوسع فى الفروع وابقاء عدد البنوك محدوداً . وتطور المستوى التقنى فى ادارة العمليات البنكية ليصبح مجارياً للمستويات الدولية .

كان عدد البنوك السعودية فى عام ١٩٧٥م ، ١٢ بنكاً ، أما ودائع البنوك التجارية فكانت ٩,٥٥ بليون ريال سعودى . وفى عام ١٩٩٥م ، ظل عدد البنوك ثابتاً أى ١٢ بنكاً فقط وازداد عد الفروع ليصل إلى ١١٩٥ فرعاً أما الودائع فقد ارتفعت إلى ١٩٤,٩ بليون ريال سعودى[٣] .

لقد حظيت البنوك السعودية بودائع مرتفعة ورأس مال جيد وربحية عالية ، ولاشك أن سياسة مؤسسة النقد العربى السعودى المحافظة رغم مايمكن أن يقال فى نقدها إلا أنها سياسة ساعدت على اعطاء النظام النقدى السعودى سمعة محلية ودولية جيدة . ويلاحظ فى هذا المجال ثبات سعر صرف الريال المرتبط بشكل شبه ثابت بالدولار الأمريكى عملياً ، وبسلة العملات الدولية نظرياً . كما أن حرية حركة الأموال دخولاً وخروجاً تعتبر من أهم ركائز النظام المالى السعودى . القطاع البنكى السعودى من جهة أخرى يعانى من عدة أمور تؤثر على نموه وتطوره أهمها قلة عدد البنوك التجارية الاثنى عشر مما جعل المنافسة بينها محدودة ، وجعل الخدمات البنكية المقدمة للمستهلكين وخصوصاً المؤسسات المتوسطة والصغيرة وعامة المواطنين متدنية والأسعار مرتفعة . وقد حان الوقت اليوم لزيادة عدد البنوك

زيادة معقولة لكسر دائرة الاحتكار بين البنوك ودعم روح المنافسة لتقديم خدمة أفضل وبسعر أقل ، كما حان الوقت لاعتماد مبدأ التخصص فى بناء المؤسسات المالية والبنكية خصوصاً فيما يتعلق ببنوك الاستثمار والتسليف إلى جانب شركات التمويل والتأمين المختلفة .

كذلك فقد اقتصرت قروض البنوك وتسهيلاتها بشكل عام على تلك المؤسسات أو أولئك الأفراد القادرين على تقديم ضمانات مالية وعقارية صناعية تكفى لضمان استرداد البنوك لقروضها ، وان فاض عن حاجتهم شئ من الأموال المودعة أرسلت إلى خارج البلاد ودائع فى بنوك أجنبية لينعم بها مؤسسات ومواطنون من دول أخرى . وبذلك تكون البنوك كالشجرة العوجاء ثمرها يسقط خارج محيطها . إن سألت البنوك عن القضية أجابوا بأن عليهم تقع المسئولية الأولى لحماية أموال المواطنين المودعين فى غياب قانون فعال يحمى تلك الحقوق . وإن سألت أهل القانون وحماته ، قالوا إن هناك مسألة إشكالية تتعلق بشرعية الأعمال البنكية الربوية . وتجد نفسك فى نهاية المطاف فى قضية ، الخاسر فيها هو ذلك المواطن المحتاج إلى قرض لبناء منزل أو البدء فى مشروع ، ولكنه غير قادر على تقديم الضمانات أو تأمين الشروط التى يطلبها البنك .

وقد يرى البعض أن البنوك الاسلامية فيها الجواب الشافى والعلاج الناجح لهذه المعضلة الاقتصادية الاجتماعية ، إلا أننى لا أرى ذلك ، لا اعتراضاً على قيام البنوك الاسلامية التى يمكنها أن تؤدى دوراً اقتصادياً واجتماعياً هاماً ، إذا أدخلت تحت مظلة الاشراف والرقابة البنكية التى يمارسها البنك المركزى (مؤسسة النقد العربى السعودى) على بقية البنوك وطورت أدواتها المالية ، للإقلال من المخاطر على المودع الذى يكون بعيداً عن دائرة القرار ، حتى وإن سميت الأمور بمسميات توحى بالمشاركة ، مثل المرابحة ، المتاجرة ، ولكن لأننى أعتقد أن الحل هو فى مواجهة قضية البنوك التجارية بشكل هادئ وهادف وبناء فى إطار إسلامى مجتهد مطمئن إلى الخير فى قلوب المسلمين وإلى النور فى عقولهم ، غير متكئ بشكل جوهرى على قواعد فقهية هى أقرب الى الانغلاق منها الى الاعتدال ، وإلى سد الذرائع منها إلى تحقيق الصالح العام . الحل فى نظرى هو فى مراجعة هذه القضية من خلال

النصوص الصريحة فى القرآن والسنة أولاً ، وفى إطار المصلحة العامة للأمة ثانياً ، هذه المصلحة التى وضع لها المشرع الاسلامى مكانة هامة فى سلم أولياته .

بقيت نقطة هامة لابد من الإشارة إليها ونحن نقوم بقراءة اقتصادية نقدية لقطاع البنوك ، وهى أن البنوك تعتمد أساساً على أموال المودعين بالنسبة لعملياتها البنكية بما فى ذلك عمليات الإقراض ، وليس على أموال المالكين للبنك من مساهمين . لذا ، فإن الضوابط المالية والادارية ، لإدارة البنك ، يجب أن تختلف عن بقية الشركات المساهمة وغير المساهمة . فالمساهمون هنا ، ومن يمثلهم فى مجلس الادارة ، لايتصرفون بأموالهم فقط وإنما هم يتصرفون بأموال المودعين لديهم من العامة ، لذا فإن على المشرع ان يضع من الضوابط مايضمن سلامة ودائع الجمهور لدى البنك من سوء الاستخدام والمحسوبية والعائلية أو غير ذلك من أمور الفساد الإدارى والمالى .

لقد ظهرت فى السنوات الأخيرة فى سوق الأسهم السعودى قوى اقتصادية فردية وعائلية اشترت بأموالها أعداداً كبيرة من أسهم بعض البنوك مما هيأ لها مركزاً مميزاً وأثراً واضحاً فى تعيين مجلس الادارة. وقد تكون المحصلة الأولى لهذه السيطرة الإدارية من قبل مجموعة مالية على البنك أو الشركات المساهمة ايجابية سواء من حيث الدعم المالى أو الادارى ، إلا أن هذه الايجابية تحمل فى طياتها ما تحمله كل سيطرة فردية من احتمال الانتكاسة بفعل تغليب المصالح الخاصة على العامة ، وهذه طبيعة بشرية لايحد منها ويقلل من مخاطرها إلا توسيع دائرة المشاركة والشورى فى اتخاذ القرار او مايمكن تسميته بالديمقراطية الاقتصادية . إن تحقيق الايجابيات والسرعة فى اتخاذ القرار أبطأ فى النموذج المفتوح أو الديمقراطى عنه فى النموذج الفردى إلا أن قليلاً يطمئن المرء إلى استمراره خير من كثير لا تطمئن إلى بقائه .

الجانب الآخر من القطاع المالى ، هو سوق الأسهم ، وهذا سوق نما بنمو الشركات المساهمة ، وزيادة عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام . لقد بلغ عد الشركات المساهمة السعودية والمسجلة أسهمها فى سوق الأسهم السعودى للتداول ٦٥ شركة . كما بلغ إجمالى

رأس مال السوق بأسعار الأسهم الحالية مبلغ ١٣٩,١ بليون ريال .

لقد مرت أسعار الأسهم السعودية بمراحل مختلفة من الصعود والهبوط ، حالها حال غيرها من أسواق الأسهم الأخرى . إلا أن للسوق السعودى خصوصية تتعلق بصغر حجم السوق نسبة إلى حجم الأموال المتاحة ، إضافة إلى محدودية الفرص الاستثمارية لصغار المساهمين مما جعل سوق الأسهم أشبه بالوسيلة الوحيدة لديهم إلى جانب الاستثمار العقارى .

كما يفتقر سوق الأسهم إلى مؤسسات متخصصة فى عمليات البيع والشراء ذات استقلالية مالية وادارية ، عن مراكز البيع والشراء فى البنوك التجارية التى طلب منها القيام بمهمة قد ترفضها لو ترك الخيار لها . كما يفتقر السوق إلى قاعدة عريضة من حملة الأسهم المنشئين لحركة التداول بيعاً وشراءً بفعل تركيز ملكية عدد كبير من أسهم بعض الشركات المساهمة الهامة فى يد عدد قليل من المستثمرين . فنجد عمليات البيع والشراء قليلة العدد كبيرة الحجم وذات أثر مرحلى وقوى على السعر . هذا الوضع من التضاريس على خارطة سوق الأسهم الشبيه بتضاريس الجبال والهضاب يفقد السوق طبيعتها المنبسطة وحركتها الانسيابية فى عمليات البيع والشراء وفى حركة الأسعار (٤).

لقد هبط متوسط سعر الأسهم خلال السنوات الماضية بفعل عوامل أهمها الركود الاقتصادى العام وتركيز ملكية الأسهم فى السوق أو القصور المتعلق بالنواحى التنظيمية والإدارية للسوق . لقد انخفض متوسط السعر فى عام ١٩٩٣م بمقدار ٧٪ وفى عام ١٩٩٤م بمقدار ٢٩٪ ثم ارتفع فى عام ١٩٩٥م بمقدار ٧,٣٪ وعاد الى الانخفاض فى نهاية مارس ١٩٩٦م بنسبة ١,٩٪ .

ثانياً: استشراف المستقبل

الأمور المستقبلية تشمل القريب والبعيد ، ولكن علينا أن نعبر القريب لنصل إلى البعيد . إن القريب العاجل والمهم فى قضية المستقبل الاقتصادى هو اعادة التوازن المالى إلى الميزانية العامة للدولة وتخفيض حجم الدين الداخلى . وإلى جانب هذه المسألة الهامة والملحة ، فإن

هناك أيضاً أموراً ومسائل رئيسية لها أثر كبير على مسار الاقتصاد الوطنى ومستقبله . وفيما يلى موجز للمسائل التى أعتقد أنها ستلعب دوراً هاماً فى تحديد مسار الاقتصاد السعودى فى المستقبل القريب والبعيد :

أ – تصحيح العجز المالى الحكومى المتراكم وترشيد سياسة الانفاق .

ب – رفع مستوى الانسان المواطن العلمى والمهنى والسلوكى .

جـ – تخفيض حجم القطاع العام ليتلائم مع حجم الانفاق العام والكفاءة الانتاجية.

د – وضع استراتيجية بترولية تكون المصلحة الاقتصادية الوطنية من مرتكزاتها الهامة.

هـ – الإقلال من استنزاف المخزون الوطنى من المياه الجوفية ، زيادة حجم الموارد المائية الأخرى .

و – إعادة النظر فى جهاز القضاء التجارى بما يكفل سرعة البت فى القضايا المعروضة .

ز – إعادة النظر فى الأنظمة الحكومية المتعلقة بالأعمال التجارية والمالية .

العجز الحكومى المتراكم و سياسة الإنفاق :

يخلط بعض الناس بين العجز السنوى للميزانية وبين العجز المتراكم . فبينما يبلغ عجز الميزانية لعام ١٩٩٦م ١٨,٥ بليون ريال يبلغ صافى العجز المتراكم حتى الربع الأول من عام ١٩٩٦م ٣٥٠ بليون ريال تقريباً . والعجز كما عرفناه سابقاً هوالزيادة فى الإنفاق على الإيراد ، ولتمويل هذا العجز تلجأ الدولة إلى الاستدانة محلياً أو دولياً . وإذا لم يتم سد الفجوة بين الإنفاق و الإيراد فإن العجز يستمر والدين يتراكم . لقد قامت المملكة العربية السعودية بالاستدانة من الخارج لسد بعض التزاماتها الداخلية والخارجية ، ولكنها استطاعت أن تسدد ديونها البنكية الخارجية . أما الدين الداخلى فقد تراكم وكبر . إن هذا الحجم الكبير للمديونية الداخلية ، وما يتبعها من خدمة للدين له تأثير سلبى كبير على الاقتصاد المحلى وقدرته على

استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية طويلة الأجل اللازمة لنمو الإنتاج والدخل المحلى ، ويحتاج علاجه إلى سياسة مالية حازمة ، مدعومة بقرار اقتصادى على أعلى المستويات لإعادة النظر بشكل رئيسى بالأولويات المتعلقة ببنود الإنفاق الحكومى وخصوصاً تلك المشاريع العملاقة التى تستأثر بالجزء الكبير من إيرادات البترول سواء من داخل الميزانية أو خارجها .

الدين الداخلى المتراكم وصل حجماً لايستهان به ولا بآثاره السلبية المستقبلية على الاقتصاد الوطنى . وعلى هذا الأساس فإن العلاج لهذه المشكلة لابد أن يبنى على القواعد الأساسية التالية :

أ - ضرورة إعادة النظر بشكل جذرى فى عمليات الإنفاق على المشاريع العملاقة التى تلتهم الجزء الأكبر من الدخل الناجم عن الإنتاج البترولى إذا أردنا أن نأتى بعلاج فعال ناجح لمشكلة الدين الداخلى . واعادة النظر لابد أن تعنى خفض الإنفاق على هذه المشاريع أو تأجيله إلى المستقبل عدة سنوات أو الاثنين معاً حتى يتم تصحيح الوضع المالى للميزانية .

ب - الحزم فى تحصيل الرسوم المفروضة على الخدمات التى تقدمها الدولة وتنفق عليها من الميزانية مثل رسوم الكهرباء والمياه والتليفون وغيرها . ولن يكون هذا الحزم فى التحصيل مقبولاً مالم يكن مفروضاً على الجميع دونما استثناء . إن المساواة بين الجميع فى الجباية سواء بالنسبة للرسوم على الخدمات العامة أو الضرائب ، كل حسب استهلاكه وشريحته ، يعطى المواطن شعوراً بالعدالة الاجتماعية ويضفى على قانون الجباية احتراماً ويؤسس لفرض العقوبة الرادعة على المخالفين .

جـ - إعادة النظر فى المصروفات المتعلقة بالإعانات المالية العامة بجميع أنواعها وأشكالها الداخلية والخارجية والإبقاء فقط على ماهو ضرورى ومرتبط بتأهيل وتدريب المواطن أو المواطنة للعمل والإنتاج والكسب أو بالرعاية الاجتماعية للمواطنين المقعدين أو المسنين أو المحتاجين أو برفع الكفاءة و الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى .

د - إعادة النظر فى بعض عمليات الإنتاج من السلع والخدمات التى تقوم بها الدولة

وتنفق عليها من الميزانية ، مثل خدمات التليفون ، تحلية المياه ، الكهرباء ، الطيران المدنى ، الموانى ، الطرق ، السكة الحديد ... الخ ، وتحويلها إلى القطاع الخاص بعد إجراء الدراسات الاقتصادية والإدارية الكفيلة بنقلها من القطاع العام بشكل مقنن وتدريجى ، يضمن استمرار الخدمة فى الأمد الطويل بكفاءة عالية وسعر مقبول .

هـ – إعادة النظر فى حجم الباب الأول من الميزانية العامة والمخصص لرواتب الموظفين فى القطاع العام ، والذى استحوذ على مبلغ ٨٧ بليون ريال من إجمالى الميزانية البالغ ١٥٠ بليون ريال لهذا العام أى مايعادل حوالى ٥٨٪ . وهذه نسبة تعلو كثيراً على مثيلاتها فى الدول الأخرى النامية منها أو الصناعية، وتعود إلى تضخم الجهاز الحكومى الذى ازداد حجمه مع زيادة الدخل ، ولكنه لم يتقلص ويتراجع عندما تراجع الدخل الى أكثر من النصف .

ولكن السؤال المهم هنا كيف يمكن لنا إعادة هيكلة الجهاز الوظيفى الحكومى بما يضمن الإقلال من حجمه المتضخم وإنتاجيته المتدنية وتكاليفه الباهظة دونما إحداث آثار سلبية اجتماعية بالنسبة لأولئك الموظفين الذين يعتمدون اعتماداً كلياً على دخلهم الحكومى ولكنهم لايجدون القدرة المالية ، أو المهارة الفنية والإدارية للانخراط فى القطاع الخاص كرجال أعمال وموظفين .

هذه الشريحة الاجتماعية التى يتطلب التنظيم الإدارى تنسيقها من الجهاز الحكومى، يمكن للدولة من خلال برنامج وخطة مدروسة بشكل دقيق إعادة تأهيلها فنياً و ادارياً للعمل فى القطاع الخاص من خلال دورات وبرامج تدريبية تعد لهذا الغرض ، على أن تضمن الدولة استمرار دفع مرتباتهم خلال فترة التدريب وجزء من فترة التدريب على رأس العمل . هذا البرنامج المتعلق بإحلال بعض من موظفى القطاع العام فى القطاع الأهلى لابد أن يتم بشكل تدريجى ومحدود بعد إعداد كافة الترتيبات اللازمة لانجاحه حتى يمكن تلافى الأخطاء أو تصحيحها بعد ظهورها .

وإلى جانب النظر فى حجم الباب الأول وبحكم الارتباط المباشر بين عدد الموظفين وحجم الجهاز بشكل عام ، فإن الأمر يتطلب أيضاً إعادة النظر فى هيكل وحجم القطاع الحكومى وهذا قد يعنى إلغاء بعض الوزارات أو المؤسسات العامة أو الوكالات أو الإدارات أوضم بعضها إلى بعض . ولاشك أن أى تحجيم للهيكل الإدارى والتنظيمى للإدارات والمصالح الحكومية لابد أن ينطلق من إعادة تقييم ودراسة للمهام الرئيسية للقطاع العام وما يتفرع عنه من مهام خاصة بالوزارات والمصالح الحكومية المختلفة .

رفع المستوى العلمى والمهنى للمواطن :-

القول المشاع فى أدبيات التنمية الأقتصادية هو أن الإنسان هدف التنمية ووسيلتها ولكنه فى كثير من الأحيان يختلط الأمر ويضيع الإنسان بين الأهداف والوسائل المختلفة ، فلا هو هدف ولا هو وسيلة .

وكما ظهر من الجزء الأول من هذا البحث ، فإن خطط التنمية الاقتصادية الثانية والثالثة مابين عامى ١٩٧٥م - ١٩٨٥م أعطت الأولوية الأولى للتقدم المادى فتحقق من الإنجاز فى هذا المجال ما تحقق . لذا فإن خطط وبرامج التنمية الإقتصاية اليوم يجب أن تعطى الأولوية بشكل واضح وصريح لتنمية وتطوير رأس المال البشرى المتمثل فى الإنسان المواطن رجلاً وإمرأة ، طفلاً وشيخاً ، صحيحاً ومعاقاً . ويؤسس هذا البناء لرأس المال البشرى على ركيزتين أساسيتين :

الأولى: تتعلق بالنواحى العلمية بجميع مراحلها حتى مابعد الجامعة . ويشمل ذلك إعادة النظر بشكل جاد فى الثلاثية المكونة لصناعة التعليم وهى المنهج والمدرس والمرفق ومايحكمها ويربط بينها من أنظمة إدارية ومالية وذلك من أجل إصلاح الخلل فى الوضع القائم ، واكمال النقص فيه . إن العبرة ليست فى الكم من خريجى المدارس والمعاهد والجامعات (جدول ٧ بالملحق) ، وإنما العبرة فى نوعية الخريج أو الخريجة وقدرته أو قدرتها على التفاعل و التعامل مع الواقع الاقتصادى و الاجتماعى المحلى و الدولى تفاعلاً ايجابياً ينجم عنه خلق قيمة مضافة اجتماعية أو فنية أومادية تضاف إلى الناتج الوطنى من الثقافة والفنون والتكنولوچيا والسلع والخدمات الاقتصادية .

الثانية: تتعلق بمعاهد وكليات التدريب الفنى والمهنى والتى يجب أن تعتبر بديلاً أساسياً للتعليم الجامعى، ومنافساً له . الكليات الفنية و المهنية لايجب أن تطبع بطابع الملجأ للساقطين من قطار التعليم ، وإنما هى مؤسسات علمية يقصدها المبدعون والنابغون وكل من له ميول عملية و فنية . إن الجامعات ليست هى المكان الوحيد الذى يجب أن يتجه اليه الطالب أو الطالبة بعد اكمال الدراسة الثانوية ، فمعاهد التدريب وكلياته تتيح لكل من لديه ميول مهنية أو تقنية الانخراط فى هذا السلك وبناء قدرته الفنيه .

بناء هذه النظرية وتأسيس واقع عليها لايتم إلا باستراتيجية عملية مهنية ترصد لها السياسات والأموال اللازمة بهدف بناء إنسان مواطن منتج .

إن شعار"السعودة " كما يحلو لبعض المسئولين والكتاب إطلاقه من وقت لآخر لايعدو فى نظرى أن يكون فى كثير من الأحيان فى حكم الأيديولوجية التى تفرغ الشعار من محتواه التطبيقى و العملى و تحوله إلى دعوة ذات قدسية اجتماعية ترددها الألسن وتلهب المشاعر دون أن يكون لها أثر مادى فى تغيير الواقع وتحسينه.

وتحويل "السعودة " إلى شعار حكومى يرفع فى وجه القطاع الخاص إنما هو تقليل لأهمية هذه المشكلة الاجتماعية المتمثلة فى البدايات الأولى للبطالة والتى قد تستفحل إن تركت بدون إصلاح محدثة أضراراً اجتماعية واقتصادية كبيرة (انظر هيكل القوى العامله بجدولى (٨)،(٩) بالملحق). البطالة أو العمالة السعودية الباحثة عن عمل ولم تجده مشكلة اجتماعية اقتصادية لاتستطيع الدولة التخلى عن مسئوليتها الرئيسية تجاهها ولايستطيع القطاع الخاص إشاحة وجهه عنها .

لقد تم تناول هذه القضية فى عدة مناسبات ، وكلما أمعن الباحث فيها كلما زاد إيمانه بأن الحل لابد أن يكون شمولياً يجمع مابين القطاع الحكومى والخاص فى منظومة تهدف إلى التعاون والتنسيق وليس الى التهديد والوعيد ، كما تفعل بعض الأجهزة الحكومية المعنية بالأمر. وفى هذا الإطار يقترح الباحث إعداد خطة للتعامل مع مشكلة البطالة بشقين طويل و قصير الأمد [٥] .

ففى الأمد القصير يمكن انشاء هيئة مستقلة لشئون العاملين فى القطاع الخاص ، يكون أعضاؤها من القطاعين العام والخاص وممن لهم دور هام فى هذه القضية ، تكون مهمتها النظر فى شئون العمالة الوطنية والأجنبية اليومية بدلاً من توزيعها بين وزارتى الداخلية والعمل . وتتكون الهيئة من ثلاث إدارات رئيسية : إدارة العمالة الوطنية ، إدارة العمالة الأجنبية ، محكمة النزاعات العمالية

كذلك يمكن إنشاء صندوق وطنى برأس مال مقداره نحو ٢٥٠ مليون ريال ، يدفع مناصفة بين القطاع الخاص والدولة ، ويدير الصندوق مجلس مشترك من القطاعين . ويختص الصندوق بتأهيل وتوظيف العمالة السعودية التى لاتستطيع الحصول على وظائف فى القطاع الخاص بسبب عجز فى مهاراتها ، وذلك من خلال إعداد برامج التدريب اللازمة لتطوير مهارات المواطن الفنية بما فى ذلك التدريب على رأس العمل .

أما على الأمد الطويل فيمكن إنشاء هيئة ملكية للقوى العاملة ، على غرار الهيئة الملكية للجبيل تنبع من القطاعين العام والخاص وتتمتع بصلاحيات كبيره تجعلها قادرة على التعاطى مع جميع الأمور الاستراتيجية والسياسات الرئيسية ذات العلاقة بمستقبل العمالة الوطنية . ويمكن أن تحل الهيئة الملكية للقوى العاملة محل مجلس القوى العاملة ، وتكون بذلك الهيئة الوطنية العليا للنظر فى الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بشئون العمالة الوطنية ، ويكون من بين أعضائها ممثلون للقطاع الخاص .

حجم القطاع الحكومى وهيكله الإدارى :

لقد انخفض الانفاق الحكومى اليوم الى ١٥٠ بليون ريال من مستوياته العليا قبل عدة سنوات والتى وصلت إلى ٢٦٦ بليون ريال عام ١٩٩١م وذلك بسبب انخفاض عائدات البترول إلى أكثر من النصف و تقلص بذلك حجم الكثير من الخدمات و المشاريع العامة (أنظر جدول ١٠ بالملحق) . ومن جهة أخرى تطورت خدمات القطاع الخاص واتسعت وشملت جزءاً من تلك الخدمات التى لم تكن متوفرة فى يوم من الأيام إلا عن طريق المصالح الحكومية مثل المستشفيات و المدارس . إضافة إلى كل ذلك فإن المملكة وحسب أهداف الخطة الخمسية

الحالية تتجه نحو نقل جزء من الخدمات التى يقوم بها القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر مايسمى اليوم بالخصخصة ، مثل خدمات الكهرباء والتليفون وتحلية المياه وغيرها .

ولكنه رغم انخفاض النفقات و الخدمات الحكومية ، وزيادة خدمات القطاع الخاص ، إلا أن حجم الجهاز الحكومى من موظفين و إدارات لم ينخفض بالمقابل . فالباب الأول الخاص برواتب الموظفين فى القطاع العام زاد من ٦٢,٥بليون ريال عام ١٩٩١الى ٧٧,٠٠ بليون ريال عام ١٩٩٣ ، بينما انخفض إجمالى الميزانية من ٢٦٦,٣ بليون ريال عام ١٩٩١ الى ١٦٠بليون ريال عام ١٩٩٣ (جدول ١٠).

إن مصروفات القطاع العام سواء المباشرة منها والمتعلقة بالرواتب ومافى حكمها أو غير المباشرة والمتعلقة بالمصروفات الإدارية والتشغيلية (الباب الثانى) أصبحت لاتتلائم مع الإنتاجية الحقيقية للقطاع العام وما يقدمه من قيمة مضافة إلى الناتج المحلى .

لذلك فإن إعادة تنظيم القطاع الحكومى وهيكلته ليصبح حجمه كافياً لأداء المهام المطلوبة منه بمستوى جيد دونما إسراف فى حجم الجهاز أو موظفيه يعتبر من الأمور المهمة بالتالى سوف يكون لها أثر فعال على ترشيد الإنفاق الحكومى وزيادة فعاليته الإنتاجيه، وهذابالتالى سوف ينعكس على كفاءة القطاع العام فى أداء مهامه الاقتصادية والاجتماعية وسيلعب دوراً هاماً فى تحقيق توازن مستقر وثابت بين الإيرادات والنفقات الحكومية .

الاستراتيجية البترولية :

الثروة البترولية المقدرة حالياً بمقدار ٢٦٠ بليون برميل من البترول والموجودة فى مكامن ومخازن طبيعية وآمنة تحت الأرض هى الثروة الطبيعية الأساسية والعظمى لاقتصاد المملكة العربية السعودية . وهى الثروة التى يعتمد عليها الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية إلى أن يحل بديل لها يستطيع كسب ماتكسبه من نقد أجنبى من خلال تصدير السلع والخدمات إلى بقية العالم . ويبدو أن ذلك إذا أمكن تحقيقه سيحتاج إلى وقت طويل. لذلك فإن أى استراتيجية وطنية اقتصادية لابد أن تقوم وتعتمد على الاستغلال الأمثل لهذه الثروة الوطنية

النابضة ، لصالح المجتمع فى الحاضر والمستقبل . ويمكن أن يتم ذلك من خلال التوجهات التالية :-

مزيد من الربط بالاقتصاد الوطنى :

الانتاج البترولى وتصديره يوفر للدولة مايقرب من ٩٠٪ من إيراداتها من النقد الأجنبى الذى يشكل الأساس فى قدرة الاقتصاد على تمويل الواردات الاستهلاكية والاستثمارية بجميع أنواعها والتى تلبى الجزء الأكبر من استهلاك المجتمع وحاجاته الكمالية وغير الكمالية .

ولكن رغم هذا الارتباط العضوى القوى بين القطاع البترولى وبقية قطاعات الاقتصاد الوطنى إلا أن البترول يعيش فى غربة عن بقية الاقتصاد الوطنى . هذه الغربة تتمثل فى ضعف الترابط بين المدخلات والمخرجات Input - Output ، بينه وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى . إن القطاع البترولى هو ذلك السهل الممتنع أو القريب البعيد.

القطاع البترولى السعودى بجميع فروعه وأقسامه البترولية أو البتروكيماوية ، أوغازه الجاف أو السائل ، يتمتع بتقنية عاليه و إنتاجيه مرتفعة . لذا فإن تعميق الارتباط بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى من شأنه أن يؤثر إيجاباً فى رفع مستوى الأداء الاقتصادى الوطنى بشكل عام . إن وجود علاقة متينة بين القطاع البترولى السعودى والقطاعات البترولية الصناعية فى الدول المستهلكة للطاقة مثل الولايات المتحدة و أوربا والشرق الأقصى له مايبرره لتأمين شبكة دولية لتسويق خام البترول ومنتجاته ، ولكن هذا لايجب أن يكون على حساب العلاقة بين القطاع البترولى السعودى وقطاعات الاقتصاد الوطنى الأخرى فيما يتعلق بانسياب التقنية والعمالة والتمويل وتطوير الصناعات البتروكيماوية ومشتقاتها .

كما أنه من ناحية أخرى ونتيجة لسياسة العزلة هذه ، فإننا نجد أن الارتباط ضعيف فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص السعودى فى الفعاليات الإنتاجية والخدمات الفنية وغير

الفنية التى يحتاجها القطاع البترولى ، فهى محصورة فى عدد قليل من الشركات السعودية . إن عمليات القطاع البترولى سواء فيما يتعلق منها بعمليات اكتشاف مكامن النفط أو انتاجه أو نقله أوبيعه ، وما يصاحب ذلك من خدمات إدارية وفنية كثيرة ، تتطلب قدراً عالياً من المهارة الفنية والتنظيم قد لاتتوافر فى معظم المؤسسات والشركات السعودية ، ولكن شركة أرامكو السعودية تستطيع التغلب على هذه العقبات بوضع استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى فتح الأبواب والفرص أمام القطاع الخاص السعودى بهدف تحفيز الشركات السعودية على تطوير قدراتها الفنية والإدارية لتتمكن من المشاركة الفعالة والايجابية فى عمليات القطاع البترولى السعودى . لقد أثبت القطاع الخاص السعودى بفضل سياسة الحرية الاقتصاية والمنافسة بأنه قادر على الارتفاع الى مستوى التحدى الذى يفرضه السوق العالمى بدليل اختراق بعض منتجاته الصناعية للأسواق الدولية . وهو ، أى القطاع الخاص ، قادر فى اعتقادى على الارتفاع الى مستوى التقنية والأداء الذى يتطلبه العمل فى القطاع البترولى السعودى وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لكى لايصبح اقتصادنا جزيرتين فى جزيرة عربية واحدة .

الاستغلال الأمثل للثروة النفطية :

إن المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، فى المنطقة العربية بشكل عام والخليج العربى بشكل خاص لايصعب عليه رؤية الموقع الاستراتيجى الذى تحتله سياسة حماية المصالح البترولية الغربية فى علاقتها بدول المنطقة . ويستطيع المرء أن يقول إن هذا شأن أمريكى أو غربى ، أو روسى فكل بلاد لها الحق فى اتباع السياسة التى تخدم مصالحها القومية وتحافظ عليها . وانطلاقاً من هذا المبدأ المؤسس فى القانون الدولى العام وبناءً عليه يمكن الحفاظ على ثروتنا البترولية واستخدامها بما يحقق مصالح الوطن والمواطنين هو أيضاً حق مشروع وأصيل .

لذلك من المهم جداً ، أن يكون ، للعوامل المتعلقة بالمصلحة الوطنية الاقتصادية طويلة الأمد ، موقع هام وأساسى ، فى معادلة السياسة البترولية ، المتعلقة بحجم الإنتاج ومستوى السعر .

فالمملكة العربية السعودية ، تحتفظ بما يعادل ٢٥,٩٪ من الاحتياطى العالمى من المخزون البترولى ، وتنتج مايعادل ثلث إنتاج منظمة الأوبك وحوالى ١٢,٥٪ من صادرات العالم النفطية ، ولاشك أنها بذلك تحتل موقعاً جيداً بين المنتجين العالميين ، ولكنه رغماً من حجم الاحتياطى البترولى ، وحجم إنتاجها اليومى ، إلا أنها وبقية دول منظمة الأوبك فقدوا السيطرة على سوق البترول بعد ماكانوا خلال الفترة مابين عام ١٩٧٣م ، ١٩٧٩م هم سادة الموقف وأصحاب القرار .

لقد أساءت دول الأوبك ، ووزراء بترولها ، استخدام القوة الاقتصادية التى وضعها السوق فجأة فى أيديهم عام ١٩٧٣م ، فساروا من غير هدى ومن غير وعى بقوة رد الفعل لدى السوق ، وبقدرة المستهلكين من الدول الصناعية العظمى على التعاون والاتحاد فيما بينها لإدارة الأمور الحرجة بتفكير ودراسة وعلم وتخطيط وتصميم . فانقلب السحر على الساحر وتسلمت الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتخطيطها وتمويلها إدارة سوق النفط العالمى تحركه كما تشاء بيدها الخفية مضفية على هذه الحركة مظهراً خارجياً وكأن المحرك الأساسى قوى العرض والطلب فى سوق البترول العالمية وليست قوى التنظيم والإدارة للدول الصناعية الغربية المستهلكة للنفط .

لقد عمل الغرب بصمت وصبر حتى أكمل مشواره وأنجز مشروعه وفرض أرضاً وسقفاً للسعر لايتعداه ، ولم يكن هذا الفرض والتحديد بقرار يصدره مجلس وزراء النفط فى الدول الصناعية وفى هالة إعلامية ضخمة ، كما كان يفعل وزراء النفط فى الأوبك ، وإنما كانوا ولايزالون ينسجون خيوط القرار ، من وراء الستار وبصمت وحكمة ، وضمن آليات مختلفة تشمل إدارة مخزون استراتيجى إما لمواجهة المواقف الطارئة أو لإغراق السوق إذا حاول السعر ارتفاعاً كما تشمل زيادة حجم الإنتاج من خارج دول الأوبك وفرض قيود على الاستهلاك للحد من الطلب إلى غير ذلك من الإجراءات والسياسات الكفيلة بإحكام سيطرتها على حركة الأسعار والانتاج (انظر تطور اسعار البترول جدول (١١) بالملحق). ويدعم كل هذه العمليات جيش من الخبراء الباحثين من الاقتصاديين والإحصائيين والجيولوجيين وغيرهم لاجيشاً من الإعلاميين والمصورين .

ونظراً لتشابك الأمور الاقتصادية والسياسية فيما يتعلق بسوق البترول العالمى فإن تحقيق معدل أعلى من الفائدة لمصلحة الاقتصاد الوطنى من عمليات استخراج البترول وبيعه يبدأ بتهيئة الظروف المحلية أولاً من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى والمالى والخروج من حالة العجز فى الميزانية والدين العام الى حالة تسمح بإعادة تكوين فائض مالى . وعندما يتحقق الفائض المالى الوطنى الى جانب الإستقرار الأمنى والاجتماعى ، فإن الظروف تكون مواتية ، للجلوس مع الدول الغربية المستهلكة للنفط ، وطرح معادلة جديدة للإنتاج والسعر ، تأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية للدول المنتجة ، وكذلك مصالح الدول المستهلكة ، كل على قدر حقه وحاجته . ورغم أن الفائض المالى المحلى والتوازن الأمنى والاجتماعى لن يؤديا إلى قلب موازين القوى بين دول الخليج العربى المنتجه للنفط وبين الدول الصناعية العظمى بشكل جذرى ، إلا أن حالة التوازن المالى والأمنى لدول الخليج العربية المنتجة للنفط ستجعل لكلمتها وقعاً أقوى فى أذن الغرب وموقعاً أفضل فى سياسته الخارجية [٦].

إن صياغة استراتيجية بترولية جديدة ، تعظم الفائدة والمصلحة الوطنية الاقتصادية والأمنية بشكل أكثر وأكبر لابد أن يسبقها ترتيب للظروف الاقتصادية الداخلية لتكون القاعدة الصلبة التى تبنى عليها هذه الاستراتيجية البترولية .

الموارد المائية والمخزون الوطنى من المياه الجوفية :

لا أجد جملة أبدأ بها هذا الفصل أبلغ من قوله تعالى ﴿ وجعلنا من الماء كل شئ حى ﴾ وإن كانت الآية الكريمة تنسحب على كل شئ فى أرض الله أينما كانت فهى فى الصحراء أبلغ وأهم .

موارد المياه محدودة فى جزيرة العرب . فلا أمطار وفيرة ولا أنهار البتّة ، حقيقة يعرفها الكبير والصغير القاصى والدانى . ومن الحقيقة الأولى المتعلقة بأهمية المياه للحياة والحقيقة الثانية المتعلقة بشحّ المياه ، يصبح لزاماً على كل فرد فى هذا المجتمع المحافظة على المياه المتاحة وأهمها المياه الجوفية المخزونة فى باطن الأرض والتى تلبىّ مايصل إلى ٨١,٥٪ من الطلب الحالى على المياه الذى يقدر بحوالى ١٨,٢ بليون متر مكعب فى العام . كما تساهم

محطات تحلية المياه المالحة على السواحل الشرقية والغربية للمملكة بنسبة ٣,٩٪ من الطلب السنوى على المياه . أما موارد المياه من المصادر المتجددة والمكونة من مخازن المياه والآبار السطحية فتؤمّن نسبة ١٣,٨٪ فقط من احتياجات البلاد السنوية للمياه ، كما تساهم عملية تنقية المياه المستخدمة بمعدل ٨٪ من الطلب السنوى على المياه .

والطلب على المياه، إما للاستهلاك الحضرى والصناعى أو للاستهلاك الزراعى . وخلال العشر سنوات مابين ٨٥-٩٥ بلغ حجم الاستهلاك الزراعى ٩٠٪ من اجمالى الطلب السنوى على المياه ، فيما تستهلك الصناعة والمدن مايعادل ١٠٪فقط . وقد زاد الطلب على المياه خلال نفس الفترة بمعدل ١٢٢٪ للاستهلاك الزراعى بينما زاد الطلب على الاستهلاك الصناعى والحضرى بنسبة ٥٠٪ .

ويقدر المخزون الحالى للمياه الجوفية بحوالى ١,٩١ تريليون (الف بليون) متر مكعب ويستهلك منه سنوياً مقدار ١٨,٢ بليون متر مكعب . وبهذا المعدل من الاستهلاك فإن هذا المخزون الذى يزود البلاد بنسبة ٨١,٥٪ من احتياجاتها للمياه سينضب خلال ١٠٦,٦ عاماً . ورغم أن هذا الرقم يبدو للبعض رقماً كبيراً ، إلا أنه فى عمر الأمة وحياة الأجيال ليس بالعمر الطويل. إذا أدخلنا فى المعادلة الزيادة السنوية فى استخدام المياه بحكم زيادة عدد السكان وزيادة الاستهلاك الزراعى و الصناعى مقابل عدم امكانية زيادة المخزون من المياه الجوفية العميقة ، المصدر الرئيسى للمياه فى المملكة ، فإن عمر النضوب قد يقل إلى ستين عاماً ، وهناك تقديرات متشائمة تصل إلى أقل من ذلك .

ويمكننا من هذه الإحصائيات استخلاص الحقائق التالية :

- أن حجم الاستهلاك السنوى لو استمر على ماهو عليه سيؤدى إلى نضوب المياه الجوفيه قبل إيجاد البديل .
- أن القطاع الزراعى يستحوذ على الجزء الأكبر من استهلاك المياه.
- أن مخزون المياه فى المكامن الجوفية العميقة Deep Aquifers يشكل الرصيد الأساسى لمخزون المياه الوطنيه وهو مخزون لايزيد بل ينقص بالاستهلاك .

منذ عدة سنوات ظهرت بعض الآراء التى تقول بوفرة المياه فى المملكة وتقلل من أهمية الحقائق الإحصائية المشار اليها أعلاه ، وكان ذلك فى بعض مناحيه دعماً لسياسة إنتاج القمح . أما اليوم فلم يعد هناك مجال لقول آخر ، فقد بدا واضحاً للعامة والخاصة مالحق بالمياه الجوفية فى المملكة من استنزاف بدت آثاره واضحة للعيان .

لقد بدأت الأجهزة الحكومية المعنية بشئون المياه الانتباه والاهتمام بالمعدل المرتفع من الهدر اليومى لمخزون المياه الوطنية المحدودة جداً بعد انقضاء وقت ليس بالقصير ، وقد انعكس ذلك فى الأهداف التى رسمتها الخطة الخمسية للإقلال من حجم الاستهلاك الزراعى للمياه . وحيث إن الأهداف التخطيطية قد ينقضى الزمن وهى لاتزال أهدافاً لم تتحقق ، لذا فإن الأمر يحتاج إلى دعم الأهداف ببرامج عملية يتم مراجعتها مرحلياً للتأكد من عملية التنفيذ واستمرارها فى اتجاه الهدف المنشود .

إن ترشيد استخدام المياه يتطلب فصل المياه عن وزارة الزراعة ، المستهلك الأكبر لها ، وإنشاء هيئة مستقلة ترتبط بمجلس الوزراء ، وتوكل إليها مسئولية تنمية مصادر المياه والمحافظة عليها ، بما فى ذلك تحلية المياه المالحة . كما تكون هذه الهيئة المستقلة هى المسئولة عن توزيع حصص الاستهلاك الزراعى والصناعى والحضرى ، بناءً على استراتيجية تأخذ فى الحسبان موارد المياه المتاحة وحاجة الأجيال فى الحاضر والمستقبل .

إن هناك هدراً كبيراً للمياه سواء فى مجال الاستخدام الحضرى أو الصناعى أو المجال الزراعى ، لذا فإنه لابد من الإسراع فى وضع الضوابط الإدارية والسعرية التى تكفل تنظيم استهلاك المياه بما يتناسب مع أهميتها وندرتها وحاجة الوطن اليها حاضراً ومستقبلاً.

تطوير الإجراءات والهيئات المتعلقة بالمحاكم التجارية :

لقد نما الاقتصاد الوطنى ونمت معه قضايا الناس ومشاكلهم التجارية والاقتصادية ولمواجهة هذا الوضع كان من الطبيعى أن تسنّ بعض القوانين وتشكّل بعض اللجان للتعامل مع الارتفاع الكبير فى عدد القضايا التجارية وتنوعها . فأنشئت لجنة لفض المنازعات ولجنة للأوراق التجارية ووسعّ نطاق ديوان المظالم ليشمل النظر فى القضايا التجارية بين المؤسسات الخاصة والأجهزة الحكومية وصدور نظام للتحكيم ... الخ . لقد أدت هذه الإجراءآت المؤقتة أو اللجان المتخصصة دورها فى الاستجابة السريعة للوضع الجديد . لكن ذلك لن يلغى أهمية

وجود جهاز قضائى تجارى متكامل ذى اختصاصات مختلفة منها مايتعلق بالأمور المستعجلة ومنها مايتعلق بالقضايا الكبيرة . ويدعم هذا الجهاز القضائى ويؤازره نظام للمرافعات يحدد الإجراءات القضائية خطوة بخطوة ، ويعطى للطالب والمطلوب الفرصة العادلة لإبداء الرأى .

إن وجود نظام للقضاء التجارى واضح المعالم والإجراءات فعال فى النظر فى القضايا والمشاكل الناجمة عن العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية بين المؤسسات والشركات المحلية والأجنبية سيكون رافداً وداعماً لحركة النمو الاقتصادى ويضفى هيبة وشرعية قانونية على العقود التى يرتبط بها المتعاملون فى السوق ، كما يكسب النظام الاقتصادى السعودى احترام المتعاملين معه مواطنين وأجانب .

إعادة النظر فى الأنظمة الحكومية ذات العلاقة بالأمور التجارية والاقتصادية :

إن إعادة النظر فى الأنظمة الحكومية التى تحكم العلاقات الاقتصادية بجوانبها المختلفة سواء بين المؤسسات الخاصة أو فيما بينها وبين الأجهزة الحكومية، يعتبر من الأمور الهامة للحدّ من عرقلة الأنظمة ، لنمو الفعاليات الاقتصادية وتطورها وتحديث الأنظمة لتواكب الواقع ، يساعد كثيراً على إفساح المجال لينطلق النمو الاقتصادى فى حركته التنموية . وأهم الأنظمة الحكومية التى تحكم الفعاليات الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية هونظام المشتروات الحكومية ، ونظام التمثيل المالى (الرقابة قبل الصرف) ونظام الجمارك ونظام الضرائب ونظام الاستثمار الأجنبى ونظام مراقبة البنوك ونظام الشركات ونظام العمل والعمال ... الخ .

هذه الأنظمة أجرى لبعضها إن لم يكن لمعظمها عمليات تحسين وتجميل جراحية مما زاد فى عمرها وحسّن من أدائها . ولكن عملية التجميل هذه لن تغنى عن وقفة مراجعة تمس الجوهر وتأتى على المفهوم والمنطلقات التى أسس عليها النظام ، كما تأتى على أبوابه وفصوله وبنوده ، تجبّ منها ما تعداه الزمن وتعدّل مايحتاج الى تعديل وتقويم . فنظام العمل والعمال على سبيل المثال غدا غير ملائم لوجود توجهين جديدين أساسيين على خريطة الواقع . التوجه الاول وجود قطاع اقتصادى أهلى يقوم أساساً على مبدأ الاقتصاد الحر والمنافسة مما يجعل

موضوع زيادة الانتاجية وتقليل التكلفة عنصراً أساسياً فى الوجود . أما إذا زادت التكلفة على الانتاجية فإن باب الإفلاس أمر محتوم .

إن الأجور والمخصصات التى يسهب خبراء الأنظمة فى تحديدها قد لاترتبط بالانتاجية الفردية . فقد يكون واضع النظام قصدبها فرض نوع من توزيع الدخل كما يراه الخبراء المعدون للنظام فى ذلك الوقت دون اعتبار للآثار السلبية التى يمكن أن يحدثها ارتفاع تكلفة العمالة على انتاجية المؤسسات وقدرتهاالتنافسية وأثر ذلك فى إطاره الجمعى والكلى على الاقتصاد الوطنى . ومن جهة أخرى برزت هناك عدة مخاطر صناعية جديدة يتطلب الأمر حماية العامل منها ، إلى جانب صعوبة الحصول على بعض الأمور الأساسية وارتفاع تكلفتها مثل العلاج وتعليم الأطفال . هذه الأمور وغيرها من المستجدات على أرض الواقع يجب أخذها بعين الاعتبار .

أما التوجه الثانى المستجد فهو بروز مشكلة البطالة بين المواطنين ، مما يعنى عدم قدرة المواطن على الحصول على عمل دائم فى القطاع الخاص ، رغم وجود العمل . وهذا يعنى الى حد كبير وجود عوائق تتعلق بمهارة العامل السعودى وسلوكه وأجره ، تقف عثرة بينه وبين الحصول على العمل .

ورغم أن هذه الإشكالية ذات أبعاد تطول على نظام العمل والعمال وتقع خارج حدوده إلا أن النظام لابد أن يعكس هذا الواقع لتأتى أوامره ونواهيه داعمة ومؤزرة للعلاج الناجح لهذه المشكلة وهذا مايفتقده النظام الحالى .

ملحق الجداول

جدول (١)

الناتج الإجمالى المحلى بحساب قيمة المنتجين بالأسعار الجارية (بليون ريال سعودى)

السنة	اجمالى الناتج الاجمالى المحلى	الناتج الإجمالى المحلى النقطى	الناتج الإجمالى المحلى غير النفطى	الناتج الإجمالى المحلى الحكومى	الناتج المحلى الإجمالى للقطاع الخاص	كنسبة مئوية من أجمالى الناتج المحلى الاجمالى		كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى (غير النقطى)	
						الناتج المحلى الإجمالى النفطى	الناتج المحلى الإجمالى غير النفطى	الناتج المحلى الإجمالى الحكومى	الناتج المحلى الإجمالى للقطاع الخاص
١٩٦٩	١٦,٦	٩,٠	٧,٦	٢,٣	٥,٣	٥٤,٢٪	٤٥,٨٪	٣٠,٣٪	٦٩,٧٪
١٩٨٥	٣١٠,٠	٩٧,٠	٢١٣,٠	٨٢,٠	١٣١,٠	٣١,٢٪	٦٨,٧٪	٣٨,٥٪	٦١,٥٪
١٩٩٥	٤٦٩,٣	١٧٢,٧	٢٩٦,٦	٧٥,٩	٢٢٠,٧	٣٦,٨٪	٦٣,٢٪	٢٥,٦٪	٧٤,٤٪

المصدر : المركز الاستشارى للإستثمار والتمويل

جدول (٢)

نمو الناتج الاجمالى المحلى (بحساب قيمة المنتجين بالأسعار الجارية)

السنوات من - الى	نسبة التغير	متوسط معدل النمو السنوى (بسيط)	متوسط معدل النمو السنوى (مركب)
١٩٦٩ - ١٩٨٥ (١٦ سنة)	١٨٦٧,٥	١١٠,٥	٢٠,١
١٩٨٥م - ١٩٩٥ (١٠سنوات)	١٥١,٤	٥,٢	٤,٢

المصدر : المركز الاستشارى للإستثمار والتمويل

جـــدول (٣)

مـــيـزان المـدفـوعـــات

(بليون ريال سعودى)

السنـــة	الميـــزان السلعـــى		الميـــزان التجـــارى	المكونات الأخرى للحساب الجارى	رصيد الحساب الجـارى	رصيـد حساب رأس المـــال	الرصيد العـام
	الصادرات (فـوب)	الـــواردات (فـوب)					
١٩٧٠	٩,٤	- (٣,٧)	٥,٧	(-)٥,٤	٠,٣	(-) ٠,١	(-) ٠,٢
١٩٨٥	٩٩,٢	(-) (٧٣,٧)	٢٥,٥	(-)٧٢,٣	(-)٦٤,٨	٤٧,٨	١,٠
١٩٩٥	١٧١,٨	(-) (٨٤,٤)	٨٧,٤	(-)١٠,٢	(-)١٨.	٢٦,٣	٧,٥

المصدر : صندوق النقد الدولى ، الاحصاءات المالية العالمية

صندوق النقد الدولى ، المملكة العربية السعودية ، التطورات الاقتصادية الاخيرة ١٩٩٥م

جـــدول (٤)

نسبة القطاع النفطى والقطاع غير النفطى فى الصـــادرات (فـوب)

(نسبة مئوية)

السنـــة	القطـــاع النفطى	القطاع غير النفطى	إجمالى الصادرات
١٩٦٩	٩٩,٧٤	,٢٦	١٠٠,٠
١٩٨٥	٩٤,٣٨	٦,٦٢	١٠٠,٠
١٩٩٥	٨٦,٢٤	١٣,٧٦	١٠٠,٠

المصدر : المركز الاستشارى للإستثمار والتمويل

جـــدول (٥)
ايـــرادات البتـــــرول

السنـــة	اسعار البترول دولار/للبرميل	انتاج البترول اليومى (بملايين البراميل)	ايرادات البترول ببلايين الريالات
١٩٦٩	١,٩٥	٣,٨	٥,١
١٩٨٠	٣٤,٠	٩,٩	٣١٩,٣
١٩٩٠	١٦,٢	٦,٤	١١٨,١
١٩٩٥	١٥,٥	٦,٦	١٠٦,٠

جـــدول (٦)
الارقام الفعلية للإيرادات الحكومية والانفاق الحكومى
وعجز / فائض الميزانية والناتج المحلى الإجمالى ★ (بليون ريال)

السنة	الايـــرادات			اجمالـى الانفـــاق	العجـز/ الفائض	الناتج الاجمالى المحلى
	البترولية	اخـرى	الإجمالى			
١٩٦٩	٥,١	,٦	٥,٧	٦,١	-(,٤)	١٦,٦
١٩٨٠	٣١٩,٣	٢٨,٨	٣٤٨,١	٢٣٦,٦	١١١,٥	٥١٨,٠
١٩٩٠	١١٨,١	٣٦,٥	١٥٤,٧	٢١٠,٤	-(٥٥,٧)	٣٨٥,٠
١٩٩٥	١٠٦,٠	٤٤,٠	١٥٠,٠	١٦٤,٥	-(١٥,٥)	٤٩٦,٣

* ملحوظة : قـدرت ايرادات البـترول لعـام ١٩٩٥م بـ ٩٠,٢ بليـون ريال . وقـدرت الايرادات غيـر البترولية بـ ٤٤,٨ بليون ريال وبذلك يكون الإجمالى ١٣٥,٠ بليون ريال فى ميزانية عام ١٩٩٥م. ومع ذلك ، فان تقديرات الايرادات الفعلية تشير الى اجمالى ايرادات يبلغ ١٥٠ بليون ريال ، منها ١٠٦ بليون ريال ايرادات نفطية و٤٤ بليون ريال ايرادات غير بترولية . أما الانفاق المقدر فى الميزانية لعام ١٩٩٥م فقد كان ١٥٠ بليون ريال ، فى حين تشير التقديرات الى أن الانفاق الفعلى سيتجاوز ١٦٤ بليون ريال .

المصدر : (للجدولين اعلاه) : أرقام ١٩٨٠ مأخوذه من تقرير مؤسسة النقد العربى السعودى لعام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤)م .

الأرقام الخاصة بعام ١٩٩٥ م أرقام تقديرية .

اما الارقام للسنوات الأخرى فهى مأخوذه من تقرير : منجزات خطط التنمية (١٣٩٠ - ١٤١٥هـ "١٩٧٠ - ١٩٩٥م) : حقائق وارقام ، وزارة التخطيط .

جـــدول (٧)

الخريجون والخريجات بجميع مراحل التعليم

السنـــة	التعلـيم العـــام						التعليـم العالـــــى		
	المتوسطة	الثانوية	اعـداد المعلمين	التعليم الخاص	اخـرى	المجموع	خـريجـو الجامعـات المحليـة	الحاصلون على مؤهـلات عاليـة من الخـارج	المجمـوع
١٤٠٥هـ(١٩٨٥م)	٦٩,٨٠٣	٣٠,٤٩٣	٥,١١٤	٩٠	ـ	١٠٥,٥٠٠	١١,١٤٥	١,٦٦٧	١٢,٨١٢
١٤١٤هـ(١٩٩٤م)	١٧١,٠٧٧	٨٦,٢٣٦	١٤,٧٨٠	٣٦٩	ـ	٢٧٢,٤٨٩	٢١,٧٢٩	٨٠٠	٢٢,٥٢٩

المصدر :

* النشرات السنوية لنتائج الامتحانات - وزارة المعارف .
* الرئاسة العامة لتعليم البنات .
* نتائج امتحانات الجامعات وكليات البنات .

جـــدول (٨)

مقـــــارنة قطـــاع العمالـــة المدنيـــة

	١٩٨٥	١٩٩٥
السعوديون فى اجمالى القوى العاملة	٤٠,٢٪	٥٦,٤٪
نسبة مشاركة اجمالى القوى العاملة السعودية	٣٣,٤٪	٣٠,٢٪
مشاركة الذكور فى القوى العاملة السعودية	٩٢٪	٩١٪
مشاركة الإناث فى القوى العاملة السعودية	٨٪	٩٪
نسبة الأجانب فى إجمالى القوى العاملة	٥٩,٨٪	٤٣,٦٪

المصدر : وزارة التخطيط - المملكة العربية السعودية .

جـــدول (٩)

القـــوى العاملـــة السعوديـة

١٩٨٥ (١٤٠٥)هـ - ١٩٩٥ (١٤١٥)هـ

السنـــة	السكان فى سن العمل (بـــالآلاف)	إجمالى القـوى العاملـة (بـــالآلاف)	معدل مشاركة القوى العاملة (٪)
١٩٨٥			
ذكـــور	٢٦٨٦	١٦٤٩	٦١,٤
انـــاث	٢٦٥٩	١٣٧	٥,١
المجمـوع	٥٣٤٥	١٧٨٦	٣٣,٤
١٩٩٥			
ذكـــور	٣٩٨٦	٢١٦٩	٥٤,٤
انـــاث	٣٩١٩	٢١٦	٥,٥
المجمـوع	٧٩٠٥	٢٣٨٤	٣٠,٢
الزيادة : ١٩٨٥ - ١٩٩٥			
ذكـــور	١٣٠٠	٥٢٠	
انـــاث	١٢٦٠	٧٩	
المجمـوع	٢٥٦٠	٥٩٩	

المصدر : وزارة التخطيط - المملكة العربية السعودية .

جـــدول (١٠)

نمـط نمـو مخصصـــات الميزانيـــة

(بملايين الريالات السعودية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الباب الأول **الرواتب والمخصصات والأجور**					
الاجمالى الفرعى	٦٢,٤٨	٧٢,٩٤	٧٦,٩٦		
الباب الثانى **المصروفات الادارية والاعانات والبنود العامة**					
الاجمالى الفرعى	١٥٠,٨٨	١١٨,٧٨	٢٨,٧٩		
الباب الثالث **التشغيل والصيانة**					
الاجمالى الفرعى	١٨,٣١	١٩,٥٢	٢٤,٧٩		
الباب الرابع **المشاريـــــــع**					
الاجمالى الفرعى	٣٤,٦٩	٢١,٢٦	٢٩,٤٥		
الاجمالى الكلى	٢٦٦,٣٧	٢٣٢,٥٠	١٦٠,٠٠	١٩٦,٩٥	١٥٠,٠٠

المصدر: تقارير مؤسسة النقد العربى السعودى - اعداد مختلفة ووثائق أخرى .

ملحوظة : توجد أرقام مختلفة للعام ١٤٠٦ - ١٤٠٧ هـ (١٩٩٦) . وقد عملت مجموعة من التسويات لجعلها متطابقة مع الإنفاق الفعلى .

جـــدول (١١)

اسعار الزيت لدول منظمة الاقطار المصدرة للبترول

(بالدولار الأمريكى)

السنـــة	الـزيـت الخفـيف كثافـة ٣٤		الـزيـت الثقـيل كثافـة ٣١		الزيت الإفريقى الخفيف كثافـة ٤٠/٣٧	
	السعر الرسمى	سعر السوق	السعر الرسمى	سعر السوق	السعر الرسمى	سعر السوق
الربع الأول ١٩٨٥	٢٨,١٧	٢٧,٦٨	٢٧,٤٣	٢٧,٢٧	٢٩,٣٣	٢٧,٩٣
الربع الأول ١٩٩٥	١٧,٦٩	١٧,٤٨	١٦,٩٨	١٦,٢٤	١٨,٢٨	١٧,١٦

قائمـــة المراجـــع

١ – Young , Arthur N Saudi Arabia : The Making of a Financial Giant - New York University Press - 1983 .

٢– د. عبد العزيز محمد الدخيل : نموذج رياضى لتسعير بترول الشرق الأوسط – رسالة الدكتوراه – ١٩٧٣م – جامعة انديانا – بلومنجترن .

٣ – Al- Dukheil, Abdulaziz M.: The Banking System and its Performance in Saudi Arabia - Saqi Books - London - 1995 .

٤ – د . عبد العزيز محمد الدخيل – العمالة الوطنية بين البيروقراطية والحرية الاقتصادية – ديسمبر ١٩٩٥م.

٥ – Saudi Economist calls for rethinking OPEC - Interview with Dr. Dukheil - Arab News - 6/3/1995.

٦ – Al- Dukheil, Abdulaziz M.: Gulf Securities Markets : Review of structure and operations, Paper submitted to Georgetown University , Gulf Conference : Gulf Economies in the 21st Century - Sept. 1996.

إعـــلان

ينظم المعهد العربى للتخطيط بالتعاون مع منظمة العمل العربية، ندوة حول : " تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة فى البلدان العربية "

(القاهرة : ٢٦ - ٢٨ - مايو ١٩٩٧)

(١) أهداف الندوة :

تهدف الندوة إلى تشكيل صورة تحليلية كافية عن خصائص أسواق العمل العربية وتطورها وآليات عملها والتحديات التى تواجهها ، وكذلك التعرف إلى مجهودات **نمذجة** تلك الأسواق . كما تهدف إلى البحث فى أهم أسباب **البطالة** فى البلدان العربية ونقاط تمركزها ومناقشة الوسائل الكفيلة بالقضاء عليها

(٢) محاور الندوة ومواضيعها :

سوف تتناول الندوة ثلاثة محاور رئيسية تركز على خصائص أسواق العمل ونمذجتها وقضايا البطالة . وتعرض البحوث ، بالخصوص، إلى الموضوعات التالية :-

١ . الأسس النظرية الملائمة لنمذجة أسواق العمل العربية . والتجارب الفطرية فى هذا المجال .
٢ . خصائص أسواق العمل العربية ومحددات عرض العمالة وسياسات اليد العاملة .
٣ . طبيعة البطالة فى أسواق العمل العربية ومؤشرات العمالة والبطالة فيها حسب التفاصيل الممكنة (المستويات التعليمية، خبرة العمل قبل البطالة ....) .
٤ . تأثير سياسات الأصلاح الاقتصادى (كالخصخصة) والتطورات الحديثة (عمولة الاقتصاد، الاتفاقيات التجارية الجديدة والتكتلات .... الخ) على أسواق العمل والبطالة فى البلدان العربية .
٥ . العلاقة بين التعليم والبحث العلمى والثقافى وسوق العمل : الضرورة والأقعية والمؤسسات .
٦ . التكوين المهنى والتقنى والتدريب وعلاقتها بسوق العمل .
٧ . دور القطاع العام فى أسواق العمل العربية .
٨ . أقسام السوق ودور القطاع غير المنظم .
٩ . حركية اليد العاملة فى الوطن العربى قطاعياً وجغرافياً (بما يشمل هجرة العمالة العربية ومحدداتها والعمالة الوافدة وقضاياها) .
١٠ . التنسيق العربى والاقليمى فى أسواق العمل . (الضرورة والواقع والآفاق والآليات) .

ومن المفيد لأعمال الندوة التطرق إلى موضوعات سوق العمل التى تعكس هموم أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية أو الأقاليم . ويستحسن أن تعالج النقاط المذكورة فى المحاور الثلاثة وغيرها وفق الأقاليم العربية أو التجمعات التى يترك للباحث أن يختارها بشكل يكون لتجميع الأقطار وتحليل البيانات عنها

معنى . وقد تكون أسواق العمل الخليجية أحد التجمعات المحتملة . ومع المعالجة الإقليمية فقد تشكل دراسة بعض الحالات القطرية نماذج مناسبة للتعبير عن تلك الهموم . (بطالة المتعلمين، القطاع غير المنظم العمالة الوافدة، التكامل الأقليمى ....)

(٣) نظام المشاركة :

يتم أختيار المشاركين فى الندوة، من بين أصحاب الخبرات العلمية والعملية المتميزة فى مجال أسواق العمل ونمذجتها، وفق ما يلى :-

* يرسل الباحثون إلى منسق الندوة مقترحات (نبذات) أوراق عمل ذات مواضيع جديدة لم يسبق نشرها ، على أن تصل هذه المقترحات قبل تاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٩٧
* تقيم اللجنة الفنية للندوة المقترحات وتختار منها ما يتناسب واهتمامات الندوة . ويتم الرد عليها خلال فترة زمنية أقصاها ٢٥ / ١ / ١٩٩٧ .
* ترسل الأوراق التى قبلت مواضيعها جاهزة إلى المعهد العربى للتخطيط بالكويت فى فترة لا تتجاوز ٣٠ / ٤ / ١٩٩٧ .
* تعرض الأوراق الواصلة على اللجنة الفنية لاختيار الملائم منها وفق المعايير العلمية المتعارف عليها . ويتم اخطار أصحاب الأوراق بقرار اللجنة .
* تنشر الأوراق المقدمة فى الندوة مع التعقيب ومع ملخص للمناقشات التى دارت حولها، فى كتاب يصدره المعهد والمنظمة .
* يتحمل المعهد والمنظمة نفقات سفر وإقامة المشاركين بأوراق العمل المقبولة وكذلك المعقبين المختارين للمشاركة فى الندوة .
* يمكن للراغبين بالمشاركة بالحضور فقط تقديم طلب مشاركة وتكون تكليفات سفرهم وإقامتهم على نفقتهم الخاصة .

(٤) المراسلات :

تتم الاستفسارات والمراسلات مع منسق الندوة الدكتور محمد عدنان وديع بالكويت .

المعهد العربى للتخطيط - الكويت
ص.ب. : ٥٨٣٤ الصفاة - الرمز البريدى : ١٣٠٥٩ الكويت
هاتف : ٤٨٤٣١٣٠ - ٤٨٤٤٠٦١
فاكس : ٤٨٤٢٩٣٥ - ٤٨٤١٨٦٨
apiakuwait.net : E.Mail

أو مع الأستاذ الأمين فارس بالقاهرة
منظمة العمل العربية
ص.ب. : ٨١٤ القاهرة
هاتف : ٣٣٦٢٧٣١ - ٣٣٦٢٧١٩
فاكس : ٣٤٨٤٩٠٢